

المصدر : الرياض

التاريخ : 10-02-2007 العدد : 14110

الصفحات : 58 المسلسل : 408

في لقاء امتاز بالشفافية والحوار المفتوح المتبادل ..

وزيرة القوى العاملة المصرية والهجرة تلمح إلى إمكانية عودة العاملات المنزليات المصريات بشروط شرعية وبرعاية حكومية

أوزارة مستعدة لتوفير العمالة المصرية المدربة وفق المؤهلات المطلوبة بعيداً عن تلاعب مكاتب التسفير

تغطية ومتابعة - سحر الرملاوي:

لجنة متابعة

وفيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه العاملين المصريين مع بعض جهات عملهم بالمملكة أوضحت الدكتورة عائشة أن الوزارة اتفقت مع وزارة العمل السعودية على تشكيل لجنة متابعة تنفيذ عقود العمالة المصرية بالمملكة، وأشارت الى وجود مستشار عمالي بالسفارة المصرية بالرياض مستند لتلقي الشكاوى والتحقيق السريع فيها لمعالجتها مع الجهات المعنية.

وفيما يتعلق برغبة بعض رجال الاعمال السعوديين استئجار اموالهم في مصر مع عدم معرفتهم بالمشروعات المتاحة هناك اوضحت الوزيرة بأن هناك مندوباً عن الوزارة سيأتي للمملكة

ويعقد إجتماعاً قريباً في الغرفة التجارية بالرياض يوضح فيه أوجه الاستئجار المتاحة في مصر للمستثمر السعودي.

أما فيما يتعلق بتسرب العمالة المصرية او لجوء بعضها الى الهرب من مكفوليتها اوضحت الوزيرة ان الوزارة ستعمم على اسماء الهاربين لمنعهم من السفر مالم يكن هروبهم بسبب ظلم وقع عليهم او تجاوز من أي نوع وفي هذه الحالة فإنها تكون

مهمة الجهات الامنية بالمملكة وليست الوزارة بمصر.

اللقاء بالغرفة التجارية

جاءت هذه التصريحات مضمنة في الردود التي قامت الوزيرة بها على اسئلة الحضور في المناقشة المفتوحة التي عقدت بعيد كلمات الترحيب الاولى.

وقد عقب السفير المصري بالرياض محمد عبد الحميد قاسم على اللقاء قائلاً: «ان الشعبين المصري والسعودي يواجهان معاً مصيراً مشتركاً وتحديات قوية خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ويجب أن يتكاتفوا معاً من اجل تقوية اواصر العلاقة والمحافظة على الوشائج الاخوية بينهما.

وكانت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض قد عقدت اجتماعاً مطولاً تريا مع وزيرة القوى العاملة والهجرة المصرية الدكتورة

« أكدت وزيرة القوى العاملة والهجرة المصرية الدكتورة عائشة عبد الهادي عزمها إغلاق كل شركة مصرية تخالف القانون والعرف وتقوم بخداع أي من طرفي التعاقد المصري او السعودي، كما أعلنت عن استعداد الوزارة لتوفير العمالة المصرية المدربة للجهات والافراد السعوديين دون تلقي أي مقابل ووفق المؤهلات المطلوبة بعيدا عن عمليات الخداع التي تلجأ لها بعض شركات تسفير العمالة المصرية، كما أعلنت عن تعاقد الوزارة مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لتوفير فتيات متخصصات في التعليم الفني الدقيق ليقدمن تعليم وتدريب طالبات المؤسسة على التخصصات الدقيقة.

المدبرات المنزليات

اما فيما يتعلق بقرار منع استخدام مدبرات ومرضات منزليات مصرية للمملكة فقد تحدثت الدكتورة عائشة بشفاافية واضحة قائلة «أنا مستعدة لعقد لقاء مع المسؤولين حول

هذا القرار لوضع النقاط فوق الحروف. فلقد منعت بالفعل عدد من العاملات من الحضور الى الدول العربية للعمل بعد وقوع بعض المخالفات الشرعية والالتفاف غير المشروع على طبيعة العمل الذي ستقدم من اجله، وقلت بوضع عدد من الشروط الاسلامية التي تحفظ للمرأة العاملة المصرية حقوقها وتضمن لها ان تلتقى الاحترام والتقدير اللائقين في مكان عملها بعيدا عما يغضب الله وتحت اشراف مباشر من الوزارة في مصر وبمتابعة دائمة من السفارة المصرية بالرياض».

وبذلك فإن قرار منع استخدام العاملات المنزليات المصريات ليس قراراً نهائياً او دائماً ولكنه يتم وفق شروط مقبولة ومنطقية ترضي جميع الاطراف.

مشاكل الاستخدام

وفيما يتعلق بمشاكل الاستخدام المختلفة والتي تبدأ باستخدام عمالة مصرية بمسميات تتعارض مع مهنتهم الاصلية كأن يأتي المهندس الزراعي يتأشير على عامل أو الطبيب يتأشير سائق فقد أوضحت الوزيرة التي تدرجت في العمل في مصنع الى اعتلاء قمة وزارة القوى العاملة والهجرة بمصر قائلة: للعقد شرعية المتعاقدين ومن يقبل بهذه الشروط عليه ان يتحمل تبعاتها.

لكنها اشارت ايضا الى اضطرار بعض رجال الاعمال السعوديين الى تغيير مهن القادمين للعمل من مصر بسبب اقاربات وزارة العمل السعودية بتحديد عدد القادمين من اصحاب المهن المطلوبة بأقل مما يحتاجه رجل الاعمال مما يجعله يلجأ الى استخدام المهن التي يحتاجها ولو بتغيير المهنة.

لجنة مشتركة مع وزارة العمل السعودية لبحث شؤون المتعاقدين المصريين في المملكة

المصدر : الرياض

التاريخ : 10-02-2007 العدد : 14110

الصفحات : 58 المسلسل : 408

عائشة عبد الهادي تم نقل فاعلياته للقسم النسائي بقاعة اجتماعات ملحقة بقاعة الاجتماعات الرئيسية بمقر الغرفة بالرياض، وقد بدأ اللقاء بكلمة ترحيبية من الغرفة القاها الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن التويجري عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض اشاد فيها بالروابط التي تجمع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية مظهرا الرغبة في تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية معها مع الاشادة بالتطور الذي لحق بالعلاقة السعودية المصرية في السنوات الاخيرة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ منوها في الوقت نفسه بالدور الايجابي الذي تلعبه العمالة المصرية بالمملكة.

الفرع النسوي

وبدورها رحبت الاستاذة هدى الجريسي في كلمتها باللوزيرة المصرية متطلعة في كلمتها الى تقوية الروابط بين سيدات الاعمال السعوديات وسيدات الاعمال المصريات.

وفي الكلمة المختصرة للوزيرة عائشة عبد الهادي قبل النقاش المفتوح اشادت الوزيرة بالترحيب الدافئ الذي لقيته في المملكة والذي اشعرها بأنها في بلدها الثاني وقالت انها تحمّل كل الحب والتقدير والإحترام المتبادل مع المملكة العربية السعودية واهلها واكدت الرغبة في التعاون الذي يحقق طموحات الزعيمين الكبيرين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز و فخامة الرئيس حسني مبارك، واصفة العلاقة بين البلدين بأنها علاقة دائمة مشتركة، وقالت انها جاءت بلا خطاب رسمي ولكن بالمودة والقلب والعقل المفتوحين لتبادل وجهات النظر والتكامل في الحوار الذي هو سمة من سمات العصر وطالبت بالشفافية الكاملة في اللقاء للوصول الى الهدف المشترك قائلة بانها ستنتقل لزملائها بالوزراء في مصر ما دار في هذه الزيارة، واعربت عن سعادتها بلقاء سيدات الاعمال السعوديات متطلعة الى التعاون الاقتصادي المشترك معهن.

وقد حضرت الاجتماع عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة من الجانب النسائي رئيسة القسم النسائي بالغرفة التجارية بالرياض الاميرة هيلة الفرحان ورئيسة المجلس التنفيذي النسائي للغرفة الاستاذة هدى الجريسي وعدد من عضوات الغرفة وسيدات الاعمال والاعلاميات، وقد حظي القسم النسائي بتصويب متكافئ في طرح الاسئلة على الوزيرة اثناء النقاش، كما تلقت الوزيرة الكتورة عائشة عبد الهادي هدية رمزية من التمر السعودي الفاخر من رئيسة القسم النسائي بالغرفة التجارية الاميرة هيلة الفرحان بعد انتهاء اللقاء وحضور الوزيرة لقاعة المحاضرات الملحقة التي تابعت منها السيدات اللقاء في المقر الرئيسي للغرفة.